المعهد القومى للإدارة العليا

اقتصاديات الحرب

دراسة تحليلية وتطبيقية

للدكتور
عبد السلام بدوى

٥٥ سلسلة الدراسات



المعهد القومي للإدارة العليا

في خدمة الإدارة



مركز البحوث

ادارة النشر والتوزيع

فبراير ١٩٧٢

اقتصاديات الحرب

دراسة تحليلية وتطبيقية

الدكتور
عبد السلام بدوي



تمهيد

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية ظهور كتلتين كبيرتين هما الكتلة الشرقية ويتزعمها الاتحاد السوفيتى وتشمل الدول التى اختارت النظام الاشتراكى سبيلا لتطورها السياسى وتقدمها الاقتصادى والاجتماعى . والكتلة الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية وتضم الدول التى تتبع النظام الراسمالى فى مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع .

وتقف الدول النامية ــ أو ما يسمى بالعالم الثالث ــ بين هاتين الكتلتين ، فالمستوى العظيم الذى وصلت اليه الدول الصناعية من التقدم الاقتصادى والتكنولوجى يقابله فى الطرف الآخر مستويات معيشية منخفضة نتيجة للتخلف وجمود الاقتصاد القومى وانخفاض دخل الفرد وشيوع البطالة بين افراد هذه المجتمعات .

وليس ثمة شك فى ان الاستعمار فى ثوبه القديم أو الحديث يهدف الى حرمان شعوب تلك الدول من استقلالها السياسى والاقتصادى ومن ثم تهدف القوى الاستعمارية الى تدعيم مقومات التخلف الاقتصادى وتثبيت أغراضه بوسائل شتى ومحاربة القوى الثورية القادرة على التغيير الخلاق فى كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

والواقع أن شن الحرب على دول المنطقة العربية من قوى الاستعمار والصهيونية العالمية يرمى الى عرقلة تطور عجلة التقدم واخضاعنا لمناطق النفوذ الاحتكارية .

ولست فى حاجة الى التأكيد بان أختيار طريق النضال وخوض المعارك مهما اشتدت هو الطريق الواجب اتباعه فى حالة فشل الجهود السلمية فى عودة الأوضاع الطبيعية الى ما كانت عليه قبل يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وتهدف هذه الدراسة الموجزة الى معالجة بعض المسائل الأساسية التى تثار عادة عند مناقشة موضوع اقتصاديات الحرب حيث تبدأ الدراسة ببيان المقصود باقتصاديات الحرب والخصائص الأساسية التى تميز فترة

الحرب الساخنة أو الفعلية على ضوء الجوانب الحقيقية للمعركة ، ثم نعرض للمشكلات الأساسية التى تواجه الانتاج القومى والحلول المقترحة لهـا خلال كل مرحلة من مراحل الحرب ، كما نبين الاجراءات التى يحسن الأخذ بها أو مراعاتها عند معالجة المشكلات التى تظهر وقت الحرب ونقدم بعد ذلك التجارب التى طبقتها بعض الدول التى اشتركت فى الحرب العالمية الثانية وامكانية الاستفادة من خبرات هذه الدول فى معالجة تلك المشكلات فى المجالات المختلفة ؛ ونختتم هذه الدراسة بايضاح الوسائل التى تحقق تعبئة الرأى العام لخدمة أهداف المعركة .

ومن ثم فان هذه الدراسة الموجزة سوف تعالج أربع أسئلة اساسية تثار عند مناقشة موضوع اقتصاديات الحرب وهى :

أولا : ماذا يقصد باقتصاديات الحرب ؟ .

ثانيا : الحلول المقترحة للمشكلات الاقتصادية .

ثالثا : نبذة عن تجارب بعض الدول ووسائل معالجتها للمشكلات الاقتصادية التى قابلتها .

رابعا : وسائل توجيه الاقتصاد المصرى الى اقتصاد حرب على ضوء تجارب الدول الأخرى ، وعلى هدى من الظروف التى تمر بها البلاد .

أولا : مـاذا يقصد باقتصاديات الحرب ؟

حول مفهوم اقتصاديات الحرب :

١ ـ يبحث علم الاقتصاد فى ظواهر الندرة النسبية . ودراسه العلاقات بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة بحيث يتم توزيع وتخصيص هذه الموارد على الأهداف والأغراض المتعددة على أسس رشيدة .

وعلى ذلك يمكن تحديد المقصود باقتصاديات الحرب بأنها ((**عملية تعبئة وحصر كافة الموارد القومية المتاحة مادية وبشرية واعادة توزيع استخداماتها بحيث يخصص الجانب الأكبر منها لخدمة المجهود الحربى وتحقيق النصر فى المعركة التى تخوضها الدولة**)) .

فلا ينبغى أن ينظر الى المعركة على انها معركة عسكرية فقط وانما هى بجانب ذلك معركة اقتصادية قد تكون أكثر خطورة واهمية ، حيث تتوقف درجة صمود الشعب أمام العدوان وتحقيق النصر فى النهاية على قدرة الاقتصاد القومى على تحمل تكاليف المعركة وتمويل كافة متطلباتها .

٢ ـ والصلة وثيقة بين التخطيط للحرب والتخطيط من اجل التنمية عموما ، حيث أن التنمية فى مفهومها العام هى تحقيق زيادة فى الدخل القومى الحقيقى للمجتمع مع احداث تغييرات جذرية فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، والمحافظة على اعتبارات الأمن القومى ومتطلبات الدفاع .

وهكذا تتضح تلك الصلة من ان الزيادة فى الدخل الكلى الحقيقى للمجتمع ، وهو الهدف النهائى لعملية التنمية بصفة عامة ، يمكن أن يأخذ أكثر من شكل ، فقد تكون الزيادة فى صورة انتاج السلع والخدمات الاستهلاكية ، أو فى انتاج السلع الانتاجية ، كما يمكن ان تأخذ هذه الزيادة شكل انتاج السلع والمعدات الحربية والدفاعية والخدمات التى تلزم لها ، ومن ثم فان المجتمعات التى توجه قدرا كبيرا من مواردها لانتاج النوع الأخير من السلع والخدمات تحقق زيادة فى دخلها القومى وان كانت لا تؤدى الى رفع رفاهية المجتمع الاقتصادية فى الأجل القصير بنفس القدر الذى يمكن أن تحققه زيادة مماثلة فى انتاج السلع الاستهلاكية والانتاجية ، وهذا أمر تحتمه ظروف الحرب وتحمل أعبائها من جانب المجتمع .

ولقد كانت الحرب العالمية الثانية سببا فى احداث تغيير جوهرى على النظم الاقتصادية فى الدول الراسمالية حيث تطلبت احتياجات الحرب تدخل الدولة بشكل جاد لتوجيه هذه الاقتصاديات واستحداث أدوات عديدة لتخطيط بعض قطاعاتها لخدمة أهداف الحرب .

ولعل اهم تجربة توضح العلاقة الوثيقة بين أهداف التنمية والتخطيط لخدمة اقتصاديات الحرب هي تجربة الاتحاد السوفيتى منذ يونيو عام ١٩٤١ حيث تعدلت الخطة الخمسية الثالثة لتلائم ظروف الحرب فى أقصر وقت ممكن وهكذا وافق مجلس الوزراء السوفيتى بعد اسبوع واحد تقريبا من اندلاع الحرب على تحويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٤١ الى خطة حرب .

وخطة الحرب تعنى وضع تنظيم خاص للصناعة وهذا يستلزم نقل بعض المصانع من مناطق القتال ، وانشاء مصانع جديدة فى مناطق أكثر ملاءمة ، وتحويل الكثير من مصانع الانتاج المدنى الى انتاج حربى ، كذلك تنظيم المواصلات لضمان استمرار الاتصال بالجبهة وبأماكن الصناعات الجديدة وضمان الاستقرار فى الانتاج الزراعى ، وتوفير الأيدى العاملة وتعويض الندرة فيها بسبب التجنيد فى القوات المسلحة ، وتعنى خطة الحرب ايضا ايجاد أسلوب مناسب لتدبير موارد مالية كافية واستخدامها فى تمويل احتياجات الحرب والوفاء بمطالب السكان من السلع الضرورية التى تتسم بندرتها فى ظروف الحرب .

ومن العوامل الأساسية التى تساعد الدولة على توجيه اقتصادها الى اقتصاد حرب هو ملكيتها أو سيطرتها على وسائل الانتاج حيث تستطيع اجهزة التخطيط أن تحرك الموارد المادية والبشرية المتاحة طبقا للظروف التى تمر بها البلاد . ومن ثم يتصف التخطيط للحرب بأنه هيكلى ، حيث يهدف الى تغيير جذرى فى العلاقات بين الأجهزة الاقتصادية فى الدولة ، ويتسم كذلك بالالزام فى تنفيذ القرارات التى تتخذها السلطات العليا فى الدولة تحقيقا لأهداف المعركة مهما بلغت التضحيات التى يتحملها الشعب أو الدولة .

٣ـ ومن الأسباب التى تحتم على الدولة تخطيط مواردها وتعبئتها ، أن الأعباء الاقتصادية للحرب زادت زيادة كبيرة بحيث اصبحت تكاليفها تمتص كل فائض يمكن لأفراد المجتمع التنازل عنه ، هذا فضلا عن ضرورة العمل على زيادة هذا الفائض رغم أية ظروف معطلة لقوى الانتاج .

ولا شك أن تعبئة هذا الفائض وتوجيهه يحتم وجود قيادة مركزية لاتخاذ كافة القرارات اللازمة فى كافة المجالات الاقتصادية والادارية والسياسية .

واذا كانت تكاليف الحرب الحديثة تمثل عبئا كبيرا بالنسبة للدول المتقدمة فمما لاشك فيه انها تمثل عبئا أكبر ومشكلة أكثر تعقيدا بالنسبة للدول النامية . وهذه الحقيقة تعكس درجات التضحية المطلوبة من الدولة والأفراد فى كل من هذه الدول طبقا لامكانياتها وتقدم اقتصادها القومى واستعداد شعبها للتضحية .

وتقترن فترة الحرب الفعلية التى تستخدم فيها أسلحة التدمير والفناء ، بنوعين من التدمير هما تدمير جانب من الطاقة الانتاجية للمجتمع موجهة الى المصانع بصفة اساسية ، وتدمير جانب من الانتاج الحربى . ويتوقف مدى وقوة هذا التدمير على نوع أسلحة التخريب التى يستخدمها العدو ، وعلى حالة الدفاع فى الطرف الآخر ، وعلى اشتداد حدة المعارك الحربية ونوع أسلحة التدمير المستخدمة .

كذلك تقترن الحرب الفعلية بازدياد حدة عوامل الندرة النسبية للسلع الضرورية ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها : تدمير جانب من الطاقة الانتاجية للمجتمع ، والانقطاع الكلى أو الجزئى فى واردات بعض السلع ، ثم التوقف الكلى أو الجزئى فى بعض المصانع عن الانتاج المدنى ، أما لانقطاع واردات بعض الخامات اللازمة لهذه المصانع أو لتوجيه السلع الانتاجية والمواد الخام نحو انتاج السلع الحربية غير الانتاجية اى التى لا تستخدم فى انتاج سلع مادية أخرى حتى ولو لم تدمر اثناء الحرب .

ونتيجة لما تقدم تفرض الحرب الفعلية على الدولة الاشراف التام على « موارد المجتمع المحدودة » لتنسيق توزيعها بين استخداماتها المختلفة مع اعطاء أولوية الاستخدام لأغراض المجهود الحربى ، وبذلك يتحتم على الدولة الأخذ بأسلوب التخطيط المركزى بقصد اتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهة مقتضيات الحرب ومشكلاتها .

وهكذا يتميز مفهوم اقتصاديات الحرب بثلاث خصائص هى نقص سلع الاستهلاك المدنى وتزايد الاستهلاك فى المعدات الحربية ، وازدياد احكام اشراف الدولة على موارد المجتمع .

٤ ـ أن التطورات التى طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية قد أوضحت الجوانب الأساسية للحرب ، الأمر الذى أثر على تحديد مفهوم اقتصاديات الحرب سواء من حيث صعوبة التعريف الدقيق أو من حيث تعقد المشكلات التى تنتج عن الحرب بمفهومها الواسع وبالتالى الحلول والاجراءات المقترحة لمعالجة تلك المشكلات . ويمكن تحديد أبعاد المعركة الأساسية فى ثلاث نقاط نلخصها فيما يلى :

(أ) فيما يتعلق بتحديد المقصود بالحرب يعتقد البعض انه من الصعوبة بمكان تعريف اصطلاح الحرب على نحو دقيق فى الوقت الحالى ، ذلك أن كلمة الحرب أصبحت تستخدم بمعنى واسع لتشمل الحرب ضد التخلف بكافة أشكاله . وفى مجال اقتصاديات الحرب يكون من الضرورى أن نتساءل : متى تعتبر الدولة فى حالة حرب حتى يمكن تطبيق الاجراءات الاقتصادية اللازمة لمواجهة متطلبات المعركة ؟ .

ولبيان صعوبة تحديد حالة الحرب نشير الى عدد من الحالات فى التاريخ المعاصر كحالة الاشتباك الدموى بين الهند والصين خلال السنوات ٦١/٦٢ وبين الهند وباكستان خلال السنوات ٦٤/٦٥ ، وحالة الاشتباك المسلح بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية ، وكذلك الموقف بين جمهورية مصر العربية واسرائيل . والمعروف أنه قد ذهبت ضحية الحالات الثلاث الأولى آلاف القتلى وقامت الكثير من المعارك الدموية والغارات الجوية ومع ذلك لم تعلن حالة الحرب الرسمية بين الدول أطراف النزاع بل الأكثر من ذلك لم تقطع العلاقات الدبلوماسية بين كل من طرفى النزاع خاصة فى الحالة الأولى والثانية . وعلى العكس تماما بالنسبة للحالة الرابعة ، ذلك أننا نعتبر فى حالة حرب رسمية مع اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، على الرغم من انه لم يحدث اشتباك مسلح بين الطرفين خلال فترة تقرب من عشر سنوات بين عامى ١٩٥٦ وقبل ٥ يونيه عام ١٩٦٧ .

وقد يكون من الأنسب استعمال لفظ الحرب الساخنة أو الحرب الفعلية للتعبير عن الحالات التى تستخدم فيها أسلحة الدمار على نطاق واسع . والغرض من ذلك هو ايضاح الصعوبات العملية التى تواجه المخطط الاقتصادى عند وضع اطار زمنى لخطة الحرب .

(ب) ويتعلق الجانب الثانى بالتطور فى أسلحة الحرب الحديثة وأثرها فى تحديد طبيعة المشكلات التى تواجه الدولة وبالتالى الاجراءات اللازمة لمعالجتها . ذلك أن هذه الأسلحة كانت فى الماضى محدودة الأثر ، ومن ثم كان التدمير محدودا لم يتعد أثره أرض المعركة ، ومع التطور فى هذه

الأسلحة اشتد اثرها كثيرا واتسع نطاقها ، وخاصة منذ استخدام الطائرات بعيدة المدى والصواريخ عابرة القارات . ومعنى ذلك أنه يمكن لكل طرف محارب مفاجأة عدوه باحداث تدمير شديد وبسرعة فائقة فى الأراضى والمواقع والمنشآت الخاصة بالطرف الآخر دون احتلال هذه الأراضى نتيجة للتطور الهائل فى أسلحة الحرب الحديثة . وهذا الأمر له أثر كبير يجب ان نأخذه فى الاعتبار عند وضع خطة لخدمة اقتصاديات الحرب ، كتقدير ملاءمة تركيز المنشآت الاستراتيجية فى مناطق معينة او انشاء منشآت كبيرة الحجم وبخاصة تلك المنشآت الصناعية التى تنتج سلعا أساسية سواء للاستهلاك الحربى أو للاستهلاك المدنى وذلك للأستفادة بوفورات الانتاج الكبير والقضاء على مظاهر الاسراف أو الضياع فى الموارد المحدودة المتاحة .

(جـ) ويتصل الجانب الثالث بتطورات السياسة الدولية . ونقصد بذلك على وجه التحديد علاقة كل طرف من الأطراف المتحاربة بالدول الأخرى التى لا تتدخل تدخلا مباشرا فى الاشتباك المسلح ولكنها تقدم المساعدات بطريقة أو بأخرى الى طرف من الأطراف المتحاربة . ويلعب هذا البعد دورا كبيرا ومؤثرا فى اجراءات اقتصاديات الحرب وخاصة اذا كانت الدول المحاربة تربطها صلات قوية مع دولة كبيرة وغنية ليست طرفا فى النزاع المسلح تتلقى منها المساعدة . وتعتبر الدولة الصغيرة والفقيرة أكثر تأثرا بتطورات الموقف الدولى نظرا لأن هيكل تجارتها الخارجية يعتمد على المبادلات مع الدول الكبرى سواء فى مجال تصدير المواد الخام أو استيراد السلع الاستهلاكية ومعدات القتال .

ويتضح مما تقدم ان تحديد طبيعة ومدى الاجراءات التى تصاحب مفهوم اقتصاديات الحرب يستلزم بالضرورة تحديدا واضحا لكل من فترة الحرب الفعلية ، والمواقع التى يمكن أن تتعرض مباشرة للاشتباك المسلح ، ثم القوى الدولية التى تؤازر أو يمكن أن تساعد الدولة فى حالة الاشتباك المسلح .

وحيث أنه من الصعوبة تحديد الفترة التى تبدأ فيها الحرب الفعلية على وجه التأكيد ، لذلك يحسن أن نأخذ الحرب بمعناها الواسع بحيث تشمل الفترة التى تسبقها اى فترة الاستعداد للحرب وهى تلك الفترة التى تسبق فترة الحرب الفعلية . وهكذا تتميز الدراسات الخاصة باقتصاديات الحرب بثلاث مراحل هى مرحلة الاعداد للحرب ، ومرحلة الحرب الساخنة أو الفعلية ثم مرحلة ما بعد الحرب . ولكل مرحلة من هذه المراحل مشكلاتها الخاصة بها ومن ثم الاجراءات والحلول الملائمة لمعالجة تلك المشكلات .

ثانيا : الحلول المقترحة للمشكلات الاقتصادية

تستهدف مجموعة الاجراءات والسياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة ظروف الحرب اعتبارين أساسيين هما : تمويل الحرب ، وتحقيق التوازن الاقتصادى فى كافة قطاعاته ويلزم تبعا لذلك اتخاذ مجموعة مترابطة من الاجراءات تتكامل فى تحقيق الأهداف المطلوبة بأفضل كفاية ممكنة ، وهذا يتطلب اتباع الوسائل العلمية فى رسم السياسات الاقتصـادية بناء على بيانات واحصاءات دقيقة توضح معالم الاقتصاد القومى .

ويمكن القول بأن مجموعة الاجراءات المختلفة يمكن أن تنقسـم الى قسـمين :

اجراءات مباشرة : وتعنى التدخل الحكومى المباشر لتخصيص الموارد المتاحة للأغراض المختلفة وخاصة المجهود الحربى .

اجراءات غير مباشرة : وتقوم على اتباع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لتوجيه المشروعات الاقتصادية بما يتفق والأهـداف المرجوة فى ظروف الحرب .

وتتمثل مكونات السياسة الاقتصادية فيما يلى :

السياسة المالية : وهى التى تحدد الانفاق العام وموارد تمويل هـذا الانفاق ، وأهم هذه الموارد الضرائب المختلفة سواء على الثروة أو الدخول أو السلع عند انتاجها أو استيرادها أو استخدامها ، كذلك الاقتراض من الأفراد بصوره المختلفة ثم الاقتراض من الجهـاز المصرفى ، أو الاقتراض من الخارج .

السياسة السعرية : ولهذه السياسة جانبان : اولهما ــ يتعلق بتحديد مدى التغيرات التى يسمح بحدوثها فى مستوى الأسعار العـام . وثانيهما ــ يرتبط بالتغيرات الواجب احداثها لتحقيق التوازنات الجزئية لأسعار السلع. ويجب مراعاة الجانب الأول بحيث تتفادى الدولة تخفيض عملتها فى فترة

السداد حتى لا تزيد الأعبـــاء بدرجـة كبيرة . وبالنسبة للجانب الثانى ، تلعب الضرائب غير المباشرة وعمليات تحديد الأسعار دورا هاما خاصة عندما يكون للقطاع العام فى مجال الانتاج والتوزيع مركز الثقل فى الاقتصاد القومى . كما يمكن ايجاد التناســق بين الاجراءات المبـاشرة كالتوزيع بالبطاقات وأسلوب تحديد الأسعار .

السياسة النقدية : ونعنى بذلك أن يتبع الجهاز المصرفى سياسـة فى الاصدار والائتمان تساير متطلبات الحرب بحيث يتم اقراض القطاعات المختلفة وفقا للخطة الاقتصادية العامة بعد ادخال التعديلات التى تتطلبها ظروف الحرب . ويجب فى هذا المجال الا يقع الجهاز المصرفى تحت ضغط ظروف الحرب بحيث لا يزيد الاصدار الا بالقـدر الذى لا يضر بقيمة العملة الوطنية .

يضاف الى ذلك كله دور أجهزة التنظيم السياسى فى رسم سياسة سليمة للتوعية وبث الثقة وزيادة درجة الاستعداد للتضحية من جانب الجماهير وتعبئة جهودها فى خدمة المجهود الحربى .

ومن ذلك يتضح أن دراسة اقتصاديات الحـرب تتميز بمراحل ثلاث لكل مشكلاتها الفنيـة والتنظيمية والادارية الخاصـة بهـا وبذلك تختلف الاجراءات والحلول اللازمة لكل منها وفق الظروف الخاصة التى تمر بها البلاد وأحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢ ـ اجراءات تفصيلية :

وهذه الاجراءات تعالج مشكلات معينة مثل المشكلات الخاصة بالانتاج القومى ، ومشكلة ندرة السلع الضرورية وصعوبات التمويل وأهمية وضع نظام خاص للحوافز ، واعادة تنظيم التجارة الداخلية .

وفيما يلى نتناول الحلول المقترحة والاجراءات الخاصة بكل المشـكلات السابقة بشىء من التفصيل .

(أ) المشكلات الخاصة بالانتاج القومى :

يمكن مناقشة مشكلات الانتاج القومى خاصة الانتاج الصناعى والاجراءات العامة الملائمة لعلاجها بشيء من التفصيل باعتباره الدعامة الاساسية التى يرتكز عليها تنفيذ الاجراءات الخاصة باقتصاديات الحرب وذلك على ضوء مراحل الحرب الثلاث وهى مرحلة الاعداد للحرب ثم مرحلة الحرب ثم ما بعد الحرب .

ـــ فمرحلة الاعداد للحرب يقصد بها تلك الفترة التى تسبق الحرب الفعلية أو الساخنة ، وفى هذه الفترة ينبغى أولا المواءمة والتوفيق بين التخطيط للحرب والتخطيط للتنمية بحيث تتم خطوات الإستعداد للناحيتين الحربية والانتاجية فى وقت واحد مع التسليم بحتمية زيادة الأهمية النسبية لاحداهما على الأخرى وفقا لتطور الاحداث والظروف المحيطة بها .

ويلاحظ فى هذا المجال أن برامج الانتاج لا تتغير بصفة جوهرية الا بالقدر الذى تفرضه ضروريات هذه المرحلة مثل نقص الانتاج نتيجة لنقص مستلزمات الانتاج .

ويتحول جانب من الاستثمارات الى استخدامات أخرى نتيجة لتوجيه جانب أكبر من حصيلة العملات الأجنبية للمجهود الحربى ، أو ايقاف العمل فى بعض المشروعات أو نقلها بسبب مواقعها الاستراتيجية . أما اذا استغرقت مرحلة الاعداد للحرب فترة طويلة نسبيا فان تخطيط الاستثمارات يتجه الى التركيز على الصناعات الاستراتيجية والاستفادة بالطاقات غير المستغلة بالوحدات الانتاجية القائمة وذلك عن طريق توفير الاستثمارات اللازمة لازالة نقط الاختناق أو توفير الاضافات الراسمالية التى يمكن لهذه الوحدات أن تستوعبها .

ولضمان مشاركة الانتاج الصناعى بدور فعال خلال الحرب يتطلب الأمر أن تقوم مؤسسات الدولة وادارات الامداد والتموين بالقوات المسلحة واجهزة الاحصاء المركزية بدراسات وافية لاحتياجات ومتطلبات المعركة من الانتاج الصناعى والزراعى حتى يمكن وضع البرامج البديلة وتدبير مستلزمات الانتاج اللازمة لامكان الوفاء بتلك المتطلبات وفق البرامج المخططة لها .

وفى هذه المرحلة أيضا لابد من الاهتمام برفع الكفاية الانتاجية للوحدات الاقتصادية عن طريق العمل على حسن استخدام الموارد ، والارتفاع بكفاية العاملين ، والعمل على خفض معدلات العوادم وعيوب الانتاج ، وهذه أهداف يسهل تحقيقها جميعا فى ظل اقتصاديات الحرب .

ومن ناحية أخرى يلزم الاحتفاظ باحتياطى مناسب من مستلزمات الانتاج سواء كانت محلية أو مستوردة لمجابهة الصعاب التى قد تسفر عنها مرحلة الحرب وخاصة بالنسبة للصناعات الاستراتيجية والمنتجات التموينية الأساسية ، يضاف الى ذلك ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتامين مصادر الطاقة والوقود لتكوين احتياطى كاف منها .

كذلك من الضرورى العمل على الاستفادة من فائض العمالة بوحدات الانتاج . ونظرا لأن معظم الفائض يكون فى العمالة غير الفنية ، وان المجهود الحربى يتطلب تخصصات معينة لذلك فان مشكلة العمالة اللازمة للمجهود الحربى لا يمكن ان تعالج تلقائيا عن طريق فائض العمالة المتاح بوحدات الانتاج .

وقد يساعد على علاج هذه المشكلة العمل على حث العاملين بالوحدات على البذل والتضحية لتعويض النقص فى بعض الفنيين واتخاذ القرارات والاجراءات التى تكفل نقل العاملين من والى وحدات الانتاج المختلفة بسهولة وفى سرعة نسبية ضمانا للمحافظة على مستوى الانتاج .

ـــ وبالنسبة لمرحلة الحرب الساخنة أو الفعلية ، فان الوضع يختلف حيث تظهر مشكلات من نوع خاص .

وينحصر الاهتمام فى تلك الفترة فى ضرورة تحويل المزيد من الطاقات الانتاجية المدنية الى الانتاج الحربى ، واحتمال فقدان جانب من تلك الطاقة بسبب التدمير ، واحتمالات النقص فى مستلزمات الانتاج سواء بسبب عدم امكانية تكوين مخزون سلعى خلال فترة الاعداد للحرب أو بسبب مشكلات النقل والتمويل ، وكذلك احتمالات تأثر الانتاج بسبب سحب المزيد من العاملين لخدمة القوات المسلحة ، واحتمال تعطيل مصادر القوى والنقل والمواصلات فضلا عن العوامل النفسية التى يخلقها جو المعركة .

ومما لا شك فيه أن الاجراءات التى يمكن اتخاذها فى هذه المرحلة تتطلب بذل المزيد من التضحيات سواء من جانب الأفراد عموما أو من جانب العاملين فى قطاعات الانتاج ، وذلك بتوجيه الجانب الأكبر من الانتاج الصناعى الى

الأسواق الخارجية ، ولو أدى ذلك الى نقص المعروض فى السوق المحلية ، حيث يمكن توزيع بعض السلع الضرورية بالبطاقات أو اتخاذ الاجراءات السعرية اللازمة لتحقيق التوازن بين عرض السلع والمطلوب منها .

وكذلك اعادة النظر فى ظروف الانتاج بالوحدات الانتاجية بقصد تحديد مجالات الانتاج التى قد يرى توقيفها أو تخفيض العمل بها حسب ظروف المعركة ، وضرورة بذل أقصى طاقات الجهد من جانب العاملين فى مجال الانتاج دون نظر للمطالب العمالية التى قد تثار فى أوقات السلم ، مثل ساعات العمل أو الأجور الاضافية ، هذا فضلا عن ضرورة المحافظة على الطاقات الانتاجية وزيادتها بكافة الوسائل .

ومن الطبيعى الاشارة الى أن اختلاف ظروف الحرب وظروف الدول يترتب عليه بالضرورة اختلاف فى المشكلات ومن ثم الحلول المقترحة لمعالجتها .

ــــ أما مرحلة ما بعد الحرب ، فان مشكلاتها والاجراءات اللازمة لعلاجها تتاثر بما سبق اتخاذه من اجراءات خلال المرحلتين السابقتين عليها ، كما تتاثر بالنتيجة التى تسفر عنها الحرب .

ومع صعوبة التنبؤ بمشكلات وأوضاع هذه المرحلة للأسباب المتقدمة الذكر الا انه يلزم ملاحظة الآثار التى تسببها مرحلة الحرب والاعداد لها على موقف النقد الأجنبى وما يستتبع ذلك من ضرورة الاهتمام بالتصدير بصرف النظر عن الآثار التى تقع على السوق المحلى ، ومعرفة مدى تاثر خطة التنمية خلال فترة الحرب والاعداد لها ، وضرورة العمل على وضع الخطط الكفيلة بالوصول الى المعدلات المطلوبة لبرامج التنمية المقررة ، وضرورة بذل المزيد من الجهد والتضحية من جانب أفراد الشعب والعاملين فى كافة مجالات الانتاج ، حيث أن معركة الانتاج لا تقل اهمية عن المعارك العسكرية الأمر الذى يتطلب تدعيم وتماسك الجبهة الداخلية لكسب المعركة وتحقيق النصر فى النهاية .

واخيرا فان ظروف الحرب تفرض على المجتمع وجوب مساعدة الدولة فى تخفيض الواردات وذلك بالاعتماد على الانتاج المحلى والخامات المحلية والاستغناء عن الانتاج أو المواد المستوردة قدر المستطاع . ويحتاج الأمر بالنسبة للانتاج الزراعى اعادة دراسة اقتصاديات المحصولات الزراعية وزراعة المحصولات التى تقلل من حجم المستورد أو زيادة المصدر منها الى الخارج . وبذلك تزيد كفاية الاقتصاد القومى فى مجموعه بحيث يتولد فائض مناسب يمكن استخدامه فى مواجهة احتياجات المجهود الحربى .

(ب) مشكلة الاستهلاك ووسائل تحقيق التوازن بين عرض وطلب السلع الضرورية :

تهتم الدولة فى ظروف الحرب بالتركيز على الصناعات الانتاجية التى تخدم الأغراض الحربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ويكون هذا الاهتمام بطبيعة الحال على حساب تلك الموارد التى تخصص لانتاج الصناعات الاستهلاكية الضرورية منها والكمالية الأمر الذى يترتب عليه حدوث ارتفاع ملحوظ فى اسعار هذه السلع .

ويمكن تحقيق أكبر قدر من التوازن بين الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية وبين الكميات المتاحة منها والتى تنخفض نسبيا بسبب ظروف الحرب ذاتها وذلك بأحد الأساليب التالية :

أما بتخفيض الكميات التى تتاح للاستهلاك المدنى وذلك عن طريق اتباع نظام البطاقات فى توزيع السلع الضرورية والنادرة .

أو بسحب القوة الشرائية المتزايدة من السوق بشكل أو بآخر بما يتفق والكميات المتاحة فعلا للاستهلاك المحلى ويدخل فى ذلك اسلوب فرض الضرائب .

أو برفع الأسعار بقصد مكافحة التضخم وامتصاص مقدار الانفاق الاضافى على السلع الاستهلاكية المختلفة .

ونظرا لعدم كفاية الادخار الاختيارى لخدمة أهداف المجهود الحربى ، أو امتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالنسبة للمعروض من السلع الاستهلاكية ونظرا لضرورة تفادى الآثار السيئة لأسلوب التمويل التضخمى ، يكون من المستحسن تحديد العرض باتباع نظام البطاقات أو تحديد الطلب بسحب القوة الشرائية الزائدة أو بالأسلوبين معا وذلك على ضوء الاعتبارات الاقتصادية والأحوال الاجتماعية القائمة فى فترة الحرب . ويمكن أن يتضمن أسلوب تحديد الطلب اقتطاع نسبة معينة من دخل كل فرد للحد من الاستهلاك فى وقت الحرب ، على أن ترد هذه النسبة لأصحابها بعد انتهاء الحرب خاصة لذوى الدخول المحدودة ويمكن اعتبار هذا الاجراء خطوة اساسية نحو تأجيل الاستهلاك . ويجب أن تتزايد نسبة الخصم التى يتقرر فرضها كلما زادت دخول الأفراد حتى تكون التضحية نسبية بحيث يساهم كل فرد وفق قدرته المالية وطاقته ، وهذا هو اقتراح اللورد كينز الذى نصح انجلترا بضرورة الأخذ به فى ظروف الحرب .

ويتخذ نظام توزيع السلع بالبطاقات عدة صور ، وهذه تتضمن :

ـــ توزيع سلع استهلاكية معينة بالبطاقات على نطاق واسع :

وتعتبر هذه الطريقة وسيلة فعالة لتقييد الانفاق الاستهلاكى ، الا انه يلزم أن تحدد الحصص على أساس يتفق مع الكميات المتاحة فعلا لضمان عدم زيادة أسعارها ، ولكن يعاب على هذا الأسلوب تعذر تطبيقه على عدد كبير من السلع حيث ينطوى على صعوبات كثيرة فى الرقابة على التوزيع ومضايقات كثيرة للمستهلكين ، فضلا عن احتمال انتقال الكوبونات بطريقة غير عادلة من الذين لا يستهلكون كل مقرراتهم منها الى القادرين على استهلاك مقررات أكبر ، بالاضافة الى أن هذا الأسلوب لا يمنع من تلاعب المتاجر القائمة على التوزيع فى الكميات الفائضة دون توزيع بالبطاقات نظرا لعدم امكان القيام بجرد قوائم التوزيع بصفة مستمرة .

ـــ نظام التوزيع بالنقط :

ويتم بمقتضاه حصول كل فرد على وحدات استهلاكية معينة تستخدم فى شراء أى نوع من السلع ، وطبقا لهذا النظام يتاح للفرد عدد من النقط تمثل الوحدات الاستهلاكية التى يحق له استخدامها خلال فترة معينة ، ويعطى لكل سلعة وزن معين يعبر عنه بعدد النقط التى تمثل القيم المحددة لها . وهنا يمكن للفرد أن ينظم استهلاكه فى حدود ما يتقرر له من نقط او وحدات استهلاكية فيحصل على ما يحتاج اليه وبالتالى يكون أمامه حرية التصرف والاختيار فى شراء السلع المختلفة فى حدود الأهمية أو الوزن المحدد لكل سلعة وفى حدود الحجم الكلى المقرر له بواسطة النقط . وطبقا لهذا النظام يتحقق التوازن بين العرض والطلب الكليين للسلع التى تخضع فى توزيعها لهذا النظام . غير أن ذلك لا يعنى تحقيق التوازن بالنسبة لكل سلعة على حدة . ويتحقق التوازن بالنسبة لطلب وعرض كل سلعة على حدة بادخال نظام دقيق لرقابة الأسعار ، وعن طريق ادخال تعديلات على القيم النسبية للنقط أى تغيير النقط اللازمة لشراء وحدة من سلعة معينة .

ـــ نظام صرف مقررات تموينية متمايزة :

قد تقضى الضرورة صرف مقررات تموينية متمايزة وذلك لسببين هما :

ـــ ان بعض العمال يحتاجون الى كميات أكبر من المتوسط بالنسبة لسلع معينة مثلا خاصة لأولئك الذين تتطلب اعمالهم مجهودا عضليا كبيرا أو لديهم عدد كبير من الأطفال .

وأن أصحاب الدخول الصغيرة يحتاجون الى معدلات تموين متمايزة لان السلعة المعينة قد تمثل فى استهلاكهم نسبة أعلى من استهلاك أصحاب الدخول العليا لها أما أصحاب فئات الدخول العالية فهؤلاء فى استطاعتهم تعويض النقص فى مثل هذه السلع ببدائل أخرى اغلى ثمنا .

ـــ تحديد حد اقصى للانفاق الاستهلاكى لكل مستهلك :

ويمكن تحديد مبلغ معين لكل فرد اما حسب السن أو المركز الاجتماعى أو المهنة وذلك بغرض انفاق هذا المبلغ فى شراء سلع استهلاكية معينة تكون مدرجة فى البطاقة بحيث لا يجوز للفرد أن يتجاوز هذا المبلغ لشراء نفس السلعة .

واذا كان من الممكن تطبيق هذا النظام بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، فانه لا يمكن تطبيقه على كل الخدمات نظرا لتوافر معظمها فى اغلب الأحوال ، ومع ذلك يمكن الحد من الانفاق على بعض الخدمات النادرة بشكل مباشر فى حالة الضرورة ومن ذلك خدمات السفر بالسكك الحديدية وذلك بانقاص عدد القطارات نتيجة تعديل مواعيد السفر بها واستهلاك الغاز والكهرباء فى حدود ساعات معينة .

وهناك مشكلة توزيع الكوبونات واحتمال انتقال الفائض منها لدى بعض الأفراد بصورة غير عادلة وغير قانونية الى الراغبين فى المزيد منها طبقا لقدراتهم المالية الكبيرة . ويمكن علاج ذلك اما بفرض عقوبات قانونية وهذا لا يعتبر حلا كافيا على ضوء التجربة ، وأما أن توزع الحكومة الكوبونات بنسب موحدة ولكنها تعلن فى نفس الوقت استعدادها لشراء الكوبونات التى تفيض عن حاجة أصحابها بقيمتها النسبية الحقيقة .

وهذا المشروع يحقق المزايا الآتية :

ـــ منع تداول الكوبونات من بعض الأفراد لغيرهم بطريقة غير قانونية .

ـــ عدم الحاجة الى جهاز ادارى كبير لتنفيذ هذا المشروع .

ـــ حصول ذوى الدخل المنخفض والذين تفيض الكوبونات عن حاجتهم على ما يشبه المنح المالية من الدولة حيث يمكن للفرد أن يبيع جانبا من كوبوناته التي تفيض عن حاجته وذلك بغرض امكان شراء احتياجاته الأخرى دون قيود على الاختيار .

وهذا الاجـراء يحول دون تداول الكوبونات بطريقة غير قانونية كمـا يترك مجالاً واسعا للاختيـار أمام أصحـاب الدخول الصغيرة ، كمـا انه سيوفر كثيراً من الكوبونات للحكومة ، هذا فضلا عن انه يتيح فرصة أكبر لتقييد الانفـاق الاستهلاكى ، حيث لن يستهلك الافـراد كل مقرراتهم بالكربونات . فكل كوبون تشتريه الحكومة يعنى انخفاض السلع التى توزع بالبطاقات بنفس قيمة هذه الكوبونات وهذا يخفف ضغط الطلب على السلع الاستهلاكية النادرة .

وفى مجال تنفيذ المشروعات السابقة يراعى ما يأتى :

خوفا من ضياع الكوبونات بسبب ظروف الحـرب فانه يمكن اصدار دفاتر تشبه دفاتر البريد ، يودع فيها صاحب الدفتر المبلغ المطلوب انفاقه خلال فترة معينة ويمكن للفـرد أن يسحب الكوبونات من مكتب البريد فى أى وقت .

لضمان عدم بيع السلع الضرورية بدون كوبونات ، ينشأ مكتب لمراقبة تجار التجزئة حيث يلتزم هؤلاء التجار باعادة الكوبونات التى يحصلون عليها من المستهلكين ويوردونها الى هذا المكتب مقابل حصولهم على كوبونات من نوع خاص ، وهذه الكوبونات الأخيرة يسلمها تجار التجزئة الى تجار الجملة ومنها الى الحكومة . وفى نفس الوقت يطالب من تجار التجزئة تقديم اقرارات بأرصدة ما لديهم من المخزون السلعى فى فترات معينة . وبذلك يمكن لمكتب المراقبـة مقارنة حجم الكوبونات بالمخزون السلعى كمـا اتضح من قوائم الجرد . وفى حالة وجود مخالفات خاصـة ببيع سلع بدون كوبونات يمكن توقيع غرامات مالية شديدة أو عقوبات أخرى حسب الظروف .

ويمكن أن يشمل نظام البطاقات وجود كوبونات خاصة بالمواد الغذائيـة وأخرى غير الغـذائية ذلك أن توزيع مقررات من بعض السلع الأسـاسية بالبطاقات يقلل فقط من ظاهرة عدم التساوى فى الانفاق الكلى على الاستهلاك ولكنه لا يلغى هذا التفاوت بصفة مطلقة .

ومن الضرورى ربط أية تغييرات جديدة فى مخصصات الأجور والدخول والمعاشـات والاعانات الاخـرى بأية تغييرات فى تكاليف مجمـوعة السلع الاستهلاكية التى يتقرر توزيعها بالبطاقات حتى لو تطلب الأمر رفع أسعارها فيما عدا مجموعة محددة من السلع الضرورية المتاحة فى وقت الحرب ، فهذه يجب تخفيض أسعارها ولو أدى ذلك الى اعانتها من الحكومة .

٣ ـ مشكلة التمويل ومصادره الممكنة :

لا شك فى أن المشكلة الأساسية وقت الحرب تتمثل فى عدم كفاية الموارد المالية وخاصة النقد الأجنبى اللازم لتحقيق أهداف المعركة . فتكاليف الحرب تتطلب تضحيات كبيرة فى الموارد المالية والمادية والبشرية وتظهر آثار ذلك فى زيادة الانفاق الحربى على حساب ما يخصص للاستهلاك الفردى . ويمكن للحكومة أن تمول اقتصادها وقت الحرب باتخاذ الاجراءات التالية :

ـــ **تصفية** الأرصدة الذهبية والاقتراض من الخارج وذلك فى حالات الضرورة القصوى .

ـــ **فرض** ضريبة على المبيعات للحد من الاستهلاك وتحقيق التوازن بين المعروض من السلع والمطلوب منها ، وزيادة معدل الضريبة على السلع الكمالية ، وفرض ضريبة على الأجور للحد من زيادة الدخول دون اتباع أسلوب التمويل التضخمى الذى يمثل عبئا ثقيلا على ذوى الدخول الصغيرة والثابتة بل قد يضر هذا الأسلوب بالمجهود الحربى ويخل بالتوازن فى الاقتصاد القومى .

ـــ **فرض** ضريبة استثنائية عامة على الأرباح الرأسمالية بقصد التخفيف من أعباء المعركة وعبء الدين الوطنى بصفة خاصة .

ـــ **يمكن** اصدار سندات على أنواع من الدخول تستهلك بعد انتهاء الحرب .

ـــ **وجوب** العناية بتحسين نظم التحصيل فى النظام الضريبى وسرعة انهاء الخلافات مع الممولين كذلك تشجيع العاملين فى مجال تحصيل الضرائب ومنحهم مكافآت وفق قواعد معينة .

ـــ **فرض** ضريبة على الأرباح الاستثنائية خلال فترة الحرب للمساهمة فى تمويل جانب من أعباء المعركة . غير أنه قد ينظر الى هذه الضريبة على أنها تضعف من حافز الربح لدى المشروعات الخاصة ومن ثم تحول دون التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية غير أن الأمر يختلف بالنسبة للمشروعات التى تعمل وفقا لعقود ارتبطت بها مع الحكومة ، فأثر هذه الضريبة يتوقف على شكل العقود التى تربط الحكومة بالمشروعات التى تساهم فى تلبية احتياجات المجهود الحربى . وتفصيل ذلك أنه اذا كانت العقود الحكومية تتم على أساس التكاليف مضافا اليها هامش ربح يمثل نسبة مئوية من

التكاليف فهنا لا تعوق هذه الضريبة استمرار الانتاج حيث أن الأرباح في هذه الحالة تتناسب مع التكاليف . أما اذا كانت العقود التى تتم بين المشروعات والدولة على أساس هامش ربح محدد دون اعتبار للتكاليف ، فإن الادارة قد لا تسعى جادة الى بذل الجهود لزيادة الانتاج خاصة اذا ارتبطت زيادة الانتاج بزيادة فى التكلفة .

كذلك اذا تحدد هامش ربح مرتفع ، فان الادارة قد لا يكون لديها حافز لزيادة الانتاج خاصة اذا اقتربت الأرباح من الحدود القصوى للضريبة التى قد تصل الى ١٠٠ ٪ ومن ثم فقد يكون من المرغوب فيه أن تتحدد هوامش الربح على أساس نسبة معينة من التكاليف حتى يكون أمام الادارة حافزا لزيادة الانتاج فى نطاق الشريحة غير الخاضعة للضريبة العالية .

ويمكن فرض ضرائب مباشرة لمواجهة متطلبات الحرب . ويلاحظ ان الضرائب المباشرة تلعب دورا مزدوجا حيث يمكن اعتبارها اداة لسحب جزء من القوة الشرائية الزائدة وهو ما يساعد على تحقيق التوازن بين عرض السلع الضرورية النادرة والطلب عليها . وتستخدم الضرائب المباشرة من ناحية أخرى كأداة مالية لتدبير الأموال اللازمة للخزانة بقصد تمويل وتنفيذ خطة الحرب . وقد قيل فى هذا المجال بأن الطبقات الغنية يجب أن تتحمل التكلفة الكلية الحقيقية للحرب ، نظرا لقدرتها المالية وعدم تأثر استهلاكها بسبب هذه الضرائب . ويرى أصحاب هذا الرأى أن ذوى الدخول الدنيا يجب ألا يتحملوا تضحيات أخرى سوى ما يطلب منهم تأجيله من الاستهلاك الحاضر . ومن ناحية أخرى هناك من يرى بأنه ليس من الممكن أن تمول تكاليف الحرب بدون أن نضع بعض الأعباء على أصحاب الدخول الفردية فى البلاد ، فضلا عن اتجاه هذه الدخول نحو الزيادة بسبب ظروف الحرب ذاتها . الا إنه يجب عدم تخفيض استهلاك أصحاب الدخول الصغيرة لنضمن لهؤلاء حدا أدنى من مستوى المعيشة ، وذلك بتمكينهم من الحصول على سلع استهلاكية رخيصة بواسطة البطاقات .

ويعيب البعض على أسلوب استخدام الضريبة كوسيلة لتخفيض الاستهلاك على أساس أن تأثير الضرائب عموما لا يختلف كثيرا عن تأثير أسلوب رفع الأسعار من حيث تأثير كل منهما على الاستهلاك الحقيقى للأفراد وقد يكون الاختلاف بين الطريقتين مبنيا على افتراض أن العمال فى حالة فرض ضرائب على دخولهم سوف لا يطالبون بأجور أعلى اذا بقيت الأسعار على حالها ، بينما قد يطلبون زيادة أجورهم فى حالة ارتفاع الأسعار تبعا لارتفاع تكاليف المعيشة ، وبذلك يحد أسلوب فرض الضريبة من ارتفاع

الأسعار ارتفاعا كبيرا ومستمرا بسبب كبح جماح التكاليف وعدم السماح للأجور بالزيادة فى هذه الحالة .

ولا يعتبر فرض ضرائب على الدخول المرتفعة حلا كافيا لمشكلة تقييد الاستهلاك تقييدا عادلا ، بقدر اعتبارها موردا ماليا هاما للخزانة العامة يمكن استخدامه فى الأغراض الحربية حيث تعمل هذه الضرائب على تخفيض انفاق هؤلاء على السلع الكمالية باشكالها المختلفة بينما تظل مشكلة ندرة الموارد الغذائية والسلع الضرورية الأخرى باقية دون حل . ويرجع ذلك الى ان اثر هذه الضرائب انما يقلل اساسا من مدخرات هذه الطبقات الغنية او يتخذ الأثر صورة سحب ودائعهم من المؤسسات المالية حيث لا يتأثر كثيرا انفاقهم الاستهلاكي وهكذا يختلف اثر فرض الضرائب على الدخول فى تقييد الانفاق على السلع الاستهلاكية باختلاف حجم دخول الأفراد وثرواتهم .

٤ ـ الاهتمام بتطبيق نظام خاص للحوافز :

يمكن تقسيم الحوافز الى نوعين رئيسيين : حوافز اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ويدخل ضمن النوع الثانى : خلق الظروف التى تشجع الفرد على بذل أقصى مجهود فى العمل ، وايجاد الوسائل التى تكفل التكافؤ فى التضحية وضمان رعاية العاملين ، وايجاد تعاون مخلص بين الادارة والعاملين .

أما عن الحافز الاقتصادي للعاملين فالغرض منه تحقيق هدفين : الأول اعطاء دافع لبذل أقصى جهد ممكن من جانب العاملين فى كل المهن . والثانى ايجاد حل لمشكلة نقل العاملين من صناعات غير ضرورية الى أخرى ضرورية وما يترتب على هذا الاجراء من ايجاد عمل للعمال العاطلين .

ويعتمد تحقيق الهدف الأول على ايجاد دخل اضافى مرتفع ، ذلك أن انخفاض الدخل الحدى أو الاضافى مع الزيادة فى معدل الضريبة يؤدى الى انخفاض الميل نحو بذل مجهود اكبر للعمل ومن ثم يكون الحل الافضل فى هذا المجال هو اعفاء الأجور الاضافية والمنح من ضريبة الدخل المفروضة عليها تشجيعا للعمل والانتاج . كذلك من الممكن اصدار مقررات تموينية اضافية للعمال الذين انجزوا أعمالا شاقة ، وقد اتبع السوفيت هذا الأسلوب حيث توسعوا فى استخدام سياسة صرف مقررات تموينية متميزة باعتبارها حافزا للعمال المجدين . غير أنه يلاحظ على هذا الحل أن منح أجور اضافية متزايدة دون أن يكون هناك حد أقصى لعدد ساعات العمل الاضافى يؤدى الى أن ينقص العامل من الجهد الذى يبذله فى وقت عمله

العادى بقصد توفير ذلك المجهود للعمل الاضافى . ومن ثم يكون ربط المكافأة بنتيجة العمل من شأنه أن يحد من هذا الاتجاه . وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن هناك اتجاهات رئيسية ثلاثة فى مجال الحوافز الاقتصادية لزيادة الانتاج بالنسبة للفرد تتمثل فيما يأتى :

الترشيد : ويقصد به التحسينات الفنية فى المصانع والمعدات ، فضلا عن التنظيم الأفضل واختيار المنتجين الأكثر كفاءة ، وتحسين أنواع المنتجات ، والتوحيد القياسى أو النمطى للمنتجات ، وتركيز الانتاج فى الوحدات الأكثر كفاءة ، وتحديد عدد المنتجات بما يفيد قطاع الانتاج الحربى بصفة خاصة .

اجراء تعديلات : فى طرق دفع الأجور واحوال العمل بحيث يعطى العامل اجرا مناسبا مقابل الجهد الأكبر ، مع ايجاد تعاون أفضل بين العمال والمديرين .

منح حوافز : للمديرين واصحاب الأعمال نظير كفاءتهم وانتاجهم الذى يجاوز الأرقام المستهدفة .

٥ ـ فى مجال تجارة التجزئة :

من الضرورى المحافظة على تحقيق معدلات مستقرة للأسعار بقدر الامكان وقد يحدث انتقال أعداد كبيرة من العاملين فى تجارة التجزئة للعمل فى القوات المسلحة وفى الصناعات الحربية أو تلك التى تخدم المجهود الحربى . كذلك قد ينتقل السكان من مكان الى آخر . ولذا فان خطة توزيع السلع المختلفة يجب أن تأخذ فى اعتبارها تحركات السكان ومعدل الدخل فى المناطق المختلفة ، وهذا يتطلب انشاء منظمات تعاونية للبيع بالجملة فى كل منطقة ، الأمر الذى يسهل مهمة توزيع المواد التموينية على أساس من المساواة والعدالة فى الدولة كلها .

ويتحدد عدد منافذ التوزيع فى كل منطقة على ضوء الموقع وعدد المستهلكين وفئاتهم الاجتماعية . والمفروض خلال فترة الحرب أن تقوم محلات التجزئة بتوزيع أقل قدر من السلع الاستهلاكية وفق نظام معين يراعى فيه العدالة والمساواة مع محاولة تشغيل أقل عدد من العمال فى تلك المحلات .

ويتساءل البعض عن ضرورة الابقاء على المحلات الفردية الصغيرة . والواقع أن هناك أكثر من سبب يبرر وجود مثل هذه المحلات ومن ذلك ما يلى :

ان معظم هذه المحلات يعمل فيها بعض أفراد الأسرة ومعظمهم كبار فى السن وليس من السهل عليهم ممارسة العمل فى الصناعات الحربية .

أن الاعتماد على المحلات الصغيرة يعنى توزيع الاخطار التى تنجم عن الغارات الجوية خاصة على المراكز التجارية .

ان المحلات الصغيرة تيسر للمستهلك الحصول على حاجته من المنطقة التى يسكن بالقرب منها وبذلك توفر كثيرا من الوقت والمجهود .

غير أنه نظرا لما تتصف به المحلات الكبرى من كفاءة أكثر ، فانه يمكن تصنيف المحلات وتقسيمها الى محلات صغيرة ومحلات كبيرة ، فيمكن أن يبقى محل واحد من كل محلين صغيرين ويغلق الآخر . وبالنسبة للمحلات الكبيرة ذات الفروع العديدة فان كلا منها يمكن ان يغلق جانبا من الفروع وذلك بالاتفاق فيما بين تلك المحلات حتى يبقى ذلك العدد الأكثر كفاءة من حيث التوزيع . وهنا يمكن للحكومة أن تدفع تعويضات للمحلات التى يتقرر اغلاقها أو يكون هناك اتفاق بين أصحاب المحلات فى هذا الشأن بحيث يحصل صاحب المحل على مقدار الربح الذى كان يحصل عليه من قبل بعد توزيع الأرباح الكلية على جميع المحلات . وفى حالة عدم كفاية الأرباح الكلية لتحقيق هذا الغرض فيمكن تقسيم الأرباح الناتجة على أساس حصول صاحب المحل الذى يستمر فى العمل على ٧٥ ٪ منها ، على أن يحصل صاحب المحل المغلق على ٢٥ ٪ فقط . ويلاحظ أنه يمكن الاستفادة من هذه التجربة فى مصر بالابقاء على فرع واحد لأحد المحلات كثيرة الفروع فى المنطقة الواحدة وعلى سبيل المثال المفاضلة بين محال عمر أفندى وبين شركة بيع المصنوعات وهكذا .

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول بأن المشكلة المعقدة وقت الحرب تجد حلولها العامة فيما يلى :

العمل على زيادة الطاقة الانتاجية الى أقصى حد تسمح به الموارد الاقتصادية المتاحة والتنظيم الفنى والتكنولوجى الذى يمكن استخدامه والاستفادة به فى تطوير أساليب الانتاج والارتقاء بنوعية المنتجات .

تقليل الاستثمارات التى قد تتعارض مع المجهود الحربى وتخل بأولوياته ، والتركيز على اقامة أو تدعيم تلك المشروعات التى تخدم الانتاج الحربى بصورة أو بأخرى مع الاهتمام بالمشروعات ذات العائد السريع الذى يمكن توجيهه للمجهود الحربى .

العمل على تصدير كل ما يمكن الاستغناء عنه من السلع والخدمات المختلفة التى تنتج محليا مع الاهتمام بجودة المنتجات المصدرة ، كما ينبغى دراسة أسواق التصدير والاستيراد للتعامل معها وفقا لأفضل الشروط من حيث الأسعار والتسهيلات فى الدفع وغير ذلك ، كذلك يلزم ربط سياسة الاستيراد باحتياجات المجهود الحربى وعلى ضوء احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية فضلا عن ضرورة تقليل أو منع استيراد السلع الكمالية أو تلك التى يمكن للسوق المحلى الاستغناء عنها أو انتاجها محليا .

كذلك العمل على ضغط الاستهلاك المدنى فى الداخل الى اقصى حد ممكن وتركيز الاهتمام على توفير احتياجات الحرب .

ومن ناحية أخرى يجب الاهتمام بزيادة المدخرات اللازمة لتمويل احتياجات الحرب فى صورها المختلفة مع ضرورة اتباع سياسة مالية مناسبة لغرض التمويل وموازنة العرض بالطلب على السلع المختلفة خاصة النادر منها .

هذا فضلا عن اتباع نظام أو آخر من نظم توزيع السلع الاستهلاكية بالبطاقات طبقا لأسلوب وطريقة التوزيع التى تتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

ثالثا : نبذة عن تجارب بعض الدول في مواجهة ظروف الحرب

قد يكون من المفيد أن نشير باختصار الى الاجراءات التى اتبعتها بعض الدول لمواجهة الحروب .

١ ـ فى المانيـــا :

طبقت المانيا نظام الدفع المؤجل بجانب اجراءات أخـرى منها تحديد الأجور وتجميدها كذلك اتخذت اجراءات لتحديد الأسعار وساعات العمل وتقرير نظام شامل لتوزيع السلع بالبطاقات واجراء بعض الخصومات من الأجور والمرتبات .

٢ ـ فى كنـــدا :

واتخذت كنـــدا مجموعة من الاجـراءات فى مجال الأسعار والأجور وتوزيع السلع المختلفة . فاعتبارا من أول ديسمبر عام ١٩٤١ بات من غير المسموح لأى تاجر تجزئة أو وجملة او منتج فى كندا أن يبيع اى سلعة بسعر اعلى من اقصى سعر كانت تباع به فى فترة الأساس (من ٤١/٩/١٥ حتى ٤١/١٠/١١) ولا يجوز تعديل تلك الأسعار الا بعد موافقـــة هيئة الأسعار والتجارة فى فترة الحـرب . كذلك لا يجوز لأصحاب الأعمـال أن يدفعوا للعمـال أجورا تزيد عما كانوا يتقاضونه فى ١٥ نوفمبر عام ١٩٤١ الا بعد موافقة هيئة العمل الحربى .

وقد صاحب سياسة تجميد الأجور تجميد المرتبات بما فى ذلك مرتبات المديرين ، وادخال نظام تقييد العمل بالنسبة للصناعات غير الضرورية .

وقد تم ضغط الأرباح فى كثير من الحالات وتحديد هوامش ربح لتجارة القطاعى وتجارة الجملة والمنتجين . وجرى خفض التكلفة عن طريق تبسيط عمليات الانتاج . وكان للانتاج النمطى الموحد دور هام فى تخفيض التكلفة مما ترتب عليه تركيز القوى الانتاجية وتبسيط قنوات التوزيع . ومارست الاسعار الجبرية الضغط على اسعار السلع الأخرى غير المسعرة مما خلق جوا من استقرار الأسعار .

يضاف الى ذلك منح اعانات لبعض الصناعات حتى يمكن بيع منتجاتها بأســعار مناسبة . ورغم كل هذه الاجـراءات تمثلت المشـكلة الرئيسية للسياسة الكندية للأســعار فى ندرة السلع الضرورية الأمر الذى ادى الى توزيع الســلع بالبطــاقات ومن هــذه الســلع الســكر والشــاى والبن والجازولين .

٣ — فى الولايات المتحدة :

تشبه سياسة الأسعار فى الولايات المتحـدة الأمريكية نفس السياسة الكندية للأسعار حيث تقرر عدم رفع سعر أية سلعة بأكثر من أقصى سعر بيعت به تلك السلعة فى فترة الأساس ، (مارس عام ١٩٤٢) الا بعد موافقة مكتب تنفيذ الأسعار ، وكان هناك نوع من الرقابة من جانب المستهلك على التسعيرة الجبرية المقررة بالنسبة لنحو مائتى نوع من السلع الضرورية وقد ترتب على تطبيق التسعيرة الجبرية هبوط هوامش الأرباح . وقد عارض مديرو الشركات مبدأ تقـديم الاعانات مفضلين سياسة تثبيت أسعار كل عناصر التكلفة . وتحملت الخزانة معظم الزيادة فى التكلفة بالنسبة للشركات التى فرضت الحكومة عليها ضرائب مرتفعة أو حددت أسعار منتجاتها .. وتبع ذلك تنفيذ سياسة التوحيـد النمطى للانتاج لخفض التكلفة ، الا أن تنفيذ تلك السياسة كان له اثر بالغ الأهمية نظرا للنقص الكبير فى المعروض من السلع المخصصة للاستهلاك المدنى .

وقد حدثت مناقشات حول اثر استمرار سياسة المساومة الجماعية وزيادة الأجور وأثرها على التسعيرة الجبرية وخلق التضخم بسبب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وزيادة تكاليف الانتاج ، وتقييد المعروض من السلع المخصصة للاستهلاك المـدنى . ولعلاج مشكلة التضخم أشار بعض الاقتصاديين باتباع الأسلوب الذى أخـذت به انجلترا وذلك بفرض تقييد شامل على الاستهلاك وادخال أنواع من السلع ضمن نظام التوزيع بالبطاقات ذلك ان السـماح للأجـور بالارتفـاع لا يتفق بأى حال مع سـياسة تثبيت الأسعار .

يضاف الى ذلك مجمـوعة القرارات التى اتخـذت فى المجال الضريبى بصفة عامة بقصد توفير الأموال اللازمة لخدمة المجهـود الحربى ومسايرة الطلب على ما هو متاح من السلع الاستهلاكية عموما .

٤ — فى انجلـترا :

ان معظم الاجـراءات الاقتصـادية والادارية التى اتبعتها معظم الدول الراسمالية كانت نتيجة لمـا طبق فعلا فى انجلترا التى اتخذت عـددا من الاجراءات الشديدة خلال فترة الحرب ، فأخذت انجلترا بفكرة اللورد كينز الخاصـة بتأجيل الاستهلاك عن طريق استقطاع نسبة معينـة من دخول الأفراد وقت الحرب على أن ترد لهم هذه النسبة بعد انتهاء الحرب وذلك الحد من الاستهلاك .

ثم قامت بفرض ضرائب مباشرة لتمويل الحرب ، كما فرضت ضرائب غير مباشرة على أسعار المنتجات لرفع أسعار بعض السلع لمقابلة الطلب بالعرض ، وفرضت أيضا ضرائب على الأرباح الاستثنائية وعلى الأرباح التجارية والصناعية .

كذلك اتبعت نظام توزيع السلع بالبطاقات وقد طبقت فى هذا المجال نظام التوزيع بالنقط الذى يتم بمقتضاه حصول كل فرد على وحدات معينة لاستهلاكه تستخدم فى شراء أى نوع من السلع وذلك على النحو الذى عرضنا له فيما تقدم .

وقامت فى نفس الوقت بتركيز انتاج السلع غير الأساسية فى شركات معينة يتم اختيارها طبقا لاحتياجات الحرب . وعملت الحكومة على تطبيق نظام خاص للحوافز لتشجيع الأفراد والوحدات المنتجة على بذل اقصى الجهود لخدمة الأغراض الحربية والتنمية الاقتصادية السريعة بقدر الامكان .

وأصدرت الحكومة قانون تجنيد النساء غير المتزوجات للعمل فى الخدمات المساعدة والدفاع المدنى مع اغراء النساء المتزوجات للعمل فى مجال الصناعة ، وذلك بغرض زيادة القوى العاملة وتوفيرها لخدمة الانتاج المدنى والحربى .

واهتمت الدولة بتنظيم تجارة التجزئة وضمان توزيع السلع المختلفة فى جميع أنحاء البلاد مع الابقاء على المحلات الفردية الصغيرة لخدمة مختلف المناطق السكانية ، وتم صرف مقررات تموينية متمايزة بالنسبة للأشخاص والمهن المختلفة .

ولتخفيف عبء الدين القومى قامت الحكومة بفرض ضريبة سنوية على راس المال الخاص وعلى الأفراد ، كذلك فرضت ضريبة على الأرباح الاستثنائية بالشكل الذى لا يعوق تقدم الانتاج أو يحد من التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة .

وأخيرا اتخذت الاجراءات اللازمة لمقابلة النقص المتوقع فى الاستيراد والانتاج المحلى بالوسائل التى عرضنا لها .

٥ ـ فى فرنسا :

فرضت الحكومة الفرنسية عام ١٩٤٠ عددا من القوانين تم بمقتضاها السيطرة والتحكم فى الأجور وساعات وظروف العمل . وفى الصناعات غير الحربية تقرر عدم تغيير الأجور عما كانت عليه قبل الحرب الا بعد موافقة وزير العمل ، أما فى الصناعات الحربية فقد خضعت لاشراف من جانب وزير العمل ووزير المهمات الحربية ، وأصبح محظورا على أصحاب الأعمال دفع أجور تزيد على حد أقصى معين . كما أصبح محظورا على الموظفين أن يتركوا أعمالهم الحالية الا بعد موافقة من الجهة المختصة .

وقد تم انشاء « صندوق التضامن القومى » للانفاق منه على اى نشاط مدنى تأثر بظروف الحرب بما فى ذلك الخسائر الناتجة عن الحرب . ويستمد الصندوق موارده من حصيلة الضريبة التى تفرض على الأرباح الاستثنائية وحصيلة الضريبة العامة على الأجور . وبجانب ذلك اتخذت اجراءات شديدة للمحافظة على تكاليف المعيشة كما كانت قبل الحرب ولم تتبع فرنسا وقتئذ نظام التوزيع بالبطاقات .

رابعا : وسائل توجيه امكانيات الاقتصاد المصرى في ظل اقتصاديات الحرب

نشير فى هذا الجزء الى الاجراءات التطبيقية التى يمكن الأخذ بهـا فى حالة الاقتصاد المصرى على ضـوء التجارب التى مرت بهـا الدول خلال الحرب العالمية الثانية ، وعلى هدى من الظروف الخاصة التى تمر بها البلاد فى الوقت الحاضر .

وتجدر الاشارة الى أن هذه الاجراءات ينبغى أن تكون لها صفة الشمول والاضرار والالزام عند تنفيذها بحيث تشمل التضحيات جميـع الأفراد والفئات حسب القدرات النسبية لكل مواطن .

وعلى ذلك سنعرض لتلك الاجراءات فى مجالات مختلفة هى على وجه التحديد مجالات الانتاج الصناعى والانتاج الزراعى والاستثمارات والتجارة الخارجية ، وقطاع الخدمات وتحديد الاستهلاك الفردى والجماعى ، ومجال التوعية وتعبئة الرأى العام ، ثم اجراءات أخرى متنوعة فى مجالات مختلفة.

١ - فى مجال الانتاج الصناعى :

(أ) حصر المصانع التى توجد بها طاقات معطلة بقصد استغلالها فى أسرع وقت ممكن مع محاولة تشغيل المصانع القائمة بكل طاقاتها .

(ب) تغيير هيكل الانتـاج بقدر الامكان بقصـد الاهتمام بانتـاج السلع الاستراتيجية التى تخدم الأهداف الحربية .

(جـ) توفير مسـتلزمات الانتـاج ومتابعـة الكفاية فى استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة مع وضع ميزانية ائتمانية تقابل كل تطور خاص باحتمالات المرحلة .

(د) العناية بانتاج وتوفير قطع الغيار اللازمة للسلع الاستراتيجية والاهتمام بانتاج الآلات والمستلزمات التى تدخل فى تشغيل المصانع .

(هـ) محاربة الاسراف والضياع بأشكاله المختلفة .

ففى قطاع الأدوية مثلا يمكن اصدار قرار بعدم امكان شراء الأدوية من الصيدليات الا بروشتة طبيب فيما عدا بعض الأدوية ذات الضرورة العاجلة كالاسبرين ، فهـذا الاجراء يعمل على توفير جزء كبير من الأدوية لحاجة المعركة ، وللتصدير ، يتم الاستغناء عن شراء جانب من خامات هذه الأدوية أو استيرادها بالعملات الصعبة .

ويمكن كذلك تخصيص شركات أدوية معينة لانتاج أنواع محددة بدلا من التنافس فى انتاج أدوية مثيلة مما يسبب ضـياعا من الموارد المتاحة .

وبالنسبة لخدمات النقل العام يمكن الغاء الأتوبيسات أو تخفيضها بعد ساعة معينة من الليل ولتكن العـاشرة مساء مع زيادة فئـات أسعارها أو تخفيضها بعد هذه الفترة .

كذلك يمكن ان يتجه الانتـاج والتوزيع المحلى الى تقليل أنواع السلع المنتجـة فى المجموعة الواحدة وتقليل اشـكال والوان السـلعة الواحدة فيما عدا السلع المخصصة للتصدير . كما يمكن الاقتصاد فى « لف » السـلع ووضعها فى عبوات عنـد تسليمها الى المستهلك ، فالاكياس والعبوات تكلف كثيرا فضلا عن عدم أهميتها بدرجة كبيرة للمستهلك .

(و) رفع الكفاية الانتاجية فى مختلف الأنشطة الصناعية باستخدام المدخلات استخداما رشيدا حتى يمكن تجنب الضياع فى أستخدام مستلزمات الانتاج وفى الموارد الأولية وتقليل العوادم وذلك بالارتفـاع بانتاجية العاملين فى قطاع الصناعة والارتفـاع بمعدل الكفاية الاستثمارية فى تشغيل المعدات والأصول الراسمالية الثابتة .

(ز) الافادة الكاملة من المخزون من السلع الاستراتيجية وقطع الغيـار فى الوحدات الانتاجية المختلفة لضمان التدفق المستمر للانتـاج اللازم للمجهود الحربى والقطاع المدنى .

(ح) ايقاف انتاج السلع التى لا تخدم المجهود الحربى ولا يتسنى تصديرها خاصة السـلع غير الضرورية ، وكذلك بالنسـبة للصـناعات غير الأساسية ، فايقاف الانتاج فى بعض الوحدات الانتاجية الاقل أهمية فى ظروف الحرب يوفر الخامات وقطع الغيار اللازمة للوحدات الانتاجية الأخرى الأكثر أهمية .

٢ ـ فى مجال الانتاج الزراعى :

من الضرورى اعادة النظر فى مساحة ونوع مختلف انواع الأراضى المزروعة من بعض المحاصيل وفقا لأهميتها فى خدمة اهداف الاستهلاك المحلى وذلك على ضوء الظروف القائمة .

فظروف الحرب تقتضى تغييرا جوهريا فى التركيب المحصولى ومن ذلك مثلا ضرورة تطبيق التشريع الخاص بتحديد مساحة القمح بما لا يقل عن ثلث الحيازة باعتبار القمح من السلع الأساسية التى لابد من توافرها خلال فترة الحرب حتى لا تقع الدولة تحت ضغوط خارجية من جانب الدول المصدرة له . وقد خول القانون لوزير الزراعة أن يحدد مناطق زراعة الحاصلات الزراعية ونظم تعاقبها ونسب ما يوزع منها . وعلى ذلك فانه اذا أمكن زيادة المساحة القمحية فان هذا سيؤدى الى الاستغناء عن استيراد ما يزيد على ثلث الواردات من القمح .

والتوسع فى زراعة القمح يتبعه بالضرورة توسع فى زراعة كل من الذرة والأرز وهما المحصولان اللذان يعقبانه فى الدورة ، وهذا أمر مرغوب فيه بل ويعد ضرورة . والواقع أن التوسع فى زراعة القمح وغيره من المحاصيل الغذائية سيكون على حساب محصول نقدى كالقطن ، غير أن هذا الاجراء ضرورى وقد اتخذته كثير من الدول وقت الحرب خاصة تلك التى تعتمد على استيراد مثل هذه المحاصيل الغذائية مثل بريطانيا ، حيث اضطرت الى استيراد الأغذية الأكثر ضرورة واهتمت فى نفس الوقت بزيادة انتاجها المحلى من المحاصيل الغذائية كالقمح والبطاطس والخضروات وانتاج اللبن ، وكذلك لجأت الحكومة البريطانية الى رفع نسبة الاستخراج فى الدقيق المطحون الى ٨٥٪ من وزن الحبوب أو أكثر ، والى خلط الدقيق الناتج بدقيق بعض الغلات الأخرى المحلية .

ومن ناحية أخرى يجب الغاء أو خفض الواردات من بعض السلع الغذائية رغم اهميتها مثل الشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية والسكر والشاى والبن . أما اللحوم بكافة انواعها فمن الممكن حظر استيرادها كلية لتوافرها بالبلاد بما يفى بحاجات الاستهلاك المحلى بعد الاهتمام بالثروة السمكية والدواجن .

كذلك يجب التوسع فى انتاج السمسم حيث توجد كثير من الأراضى الصالحة لزراعته ، وذلك نظرا لأهمية هذا المحصول فى صناعة الزيوت وصناعة الحلاوة الطحينية والاستفادة بالكسب كعليق للماشية .

٣ — فى مجال الاستثمار :

يجب أن يعاد النظر فى خطة التنمية الاقتصادية لتخدم اغراض المجهود الحربى ، ويستتبع ذلك اعادة توزيع الموارد المادية والبشرية المتاحة على ضوء الظروف القائمة بما يضمن الاحتفاظ باحتياطى مناسب من السلع الاستراتيجية ، والحد من الاستهلاك ، وانتاج انواع معينة من السلع . ويتم توزيع تلك الاستثمارات على النحو التالى :

(أ) تشجيع الاستثمارات الفردية التى تخدم المجهود الحربى على أن يكون توزيع المواد الخام اللازمة للمشروعات الخاصة وفق حصص معينة . ويفضل منح هذه الحصص للمشروعات التى تربطها عقود عمل مع الحكومة حتى يمكن تنفيذها فى الوقت المناسب . ويمكن اتخاذ متوسط استهلاك كل مصنع أو ورشة خلال فترة معينة كاساس لتوزيع الكميات المتاحة من المواد الخام .

(ب) الاهتمام بالمشروعات أو الاستثمارات العاجلة ذات العائد السريع والتى يخدم انتاجها بصورة او بأخرى المجهود الحربى واحتياجات السوق المحلى .

(جـ) ضرورة دراسة هيكل التكاليف على أسس علمية وفنية قبل البدء فى تنفيذ المشروعات الجديدة لضمان كفاءتها من ناحية وامكان وضع سياسة سعرية دقيقة وثابتة من ناحية أخرى . ويلاحظ ان سياسة تثبيت اسعار المواد الأولية يجب ان ترتبط بالخطة المالية العامة للدولة وبسياستها النقدية حتى تضمن بعض الاستقرار فى الأسعار ، ولذلك يحسن وضع سياسة ترمى الى تحديد تكاليف المواد الأولية مقدما عن مدة طويلة .

٤ — فى مجال التجارة الخارجية :

تتطلب حركة التجارة الخارجية اعادة النظر فى هيكل الصادرات والواردات ، فالدولة خلال فترة الحرب تكون فى حاجة ماسة الى الاحتفاظ بأنواع معينة من السلع عن طريق الانتاج المحلى أو الاستيراد من العالم الخارجى ، وهذا يستتبع بالضرورة توفير قدر معين من العملات الأجنبية وهذه يمكن الحصول عليها بتصدير انواع معينة من السلع والخدمات والحد من استهلاك انواع اخرى . ويستلزم مساهمة التجارة الخارجية فى المجهود الحربى اتخاذ الاجراءات التالية :

— اعطاء الأولوية لاستيراد مواد التموين والخامات وقطع الغيار ومستلزمات الانتاج حتى تعمل المصانع بكامل طاقتها .

— اتخاذ خطوات فعالة لزيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة فى نفس الوقت لزيادة حصيلة النقد الأجنبى وتكوين احتياطى من العملات الحرة لمقابلة الاحتياجات المستقبلة والطارئة . ولا شك أن تخفيض التكاليف عموما يخدم أهداف التصدير لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية المثيلة .

— التعاون مع الدول الصديقة وتنمية العلاقات الاقتصادية معها وتشجيع الصادرات اليها بكافة الوسائل ، وهذا يتطلب ضرورة التعامل مع الدول التى تقبل أحسن الشروط وانسبها بالنسبة للظروف الحاضرة للبلاد .

٥ — فى مجال الخدمات :

يتضمن قطاع الخدمات مجموعتين متمايزتين : خدمات توزيع وتضم قطاع النقل والمواصلات وقطاع المال والتجارة . وخدمات أخرى تمثل خدمات الاستهلاك الجماعى بوجه عام .

فخدمات التوزيع يجب أن يتم انتاجها بالقدر الذى يفى باحتياجات الاقتصاد القومى فى ظروف الحرب . ويمكن وضع القيود للحد من استهلاكها .

ففى قطاع النقل يجب ان تبذل الجهود لتتعاون وحدات النقل الخاصة مع وسائل النقل العامة ، وهذه تشمل النقل النهرى والبحرى والنقل البرى وبالسكة الحديد — لذا فانه من الضرورى تنسيق استخدام وسائل النقل المختلفة للحصول على أقصى طاقة ممكنة والحد من استخدام الوسائل التى يمكن الاستغناء عنها . فيمكن مثلا الغاء جانب من القطارات التى تخدم منطقة معينة اكتفاء بوسائل النقل الأخرى التبادلية ، سواء كانت خاصة او عامة ، مع العمل على استغلال طاقة تلك الوسائل الى الحد الأقصى .

ويمكن تنسيق أعمال التفريغ والشحن والنقل والتخزين لتقليل الفاقد منها حتى يمكن الحصول على الكفاءة القصوى من خدمات النقل .

ويمكن زيادة كفاءة قطاع النقل بتحسين الطرق وصيانتها وزيادة سعة الموانىء وتنسيق الحركة بداخلها والطرق التى تخدمها ، وتوحيد جهة الاشراف عليها .

وفى قطاع المواصلات يمكن وضع القيود على استخدام التليفونات بحيث لا تزيد المكالمة الداخلية عن مدة محددة ــ كذلك اعادة النظر فى أسلوب استخدام التليفونات التى تخدم المصالح الحكومية فيمكن أن ترتبط المصلحة الحكومية بشبكة نداء داخلية وبذلك تقل الحاجة الى استخدام التليفونات الخاصة .

وفى قطاع المال والتجارة يشاهد عدد من البنوك يخدم منطقة جغرافية معينة وقد يكون ذلك العدد أكثر مما يحتاجه حجم النشاط فى تلك المنطقة ــ لذا فان الضرورة تقتضى تنسيق العمل بين وحدات الجهاز المصرفى باعادة توزيعها وفق المناطق التى تخدمها ، وقد يقتضى الأمر ادماج البنوك التجارية لتخدم أهداف التنمية الاقتصادية والمجهود الحربى .

أما الخدمات الأخرى فقد يقتضى الأمر التقليل من بعض أنواعها والغاء البعض الآخر .

٦ ــ تخفيض الاستهلاك الفردى والجماعى :

يهدف التخطيط فى ظل اقتصاديات السلم أو التنمية الى تنظيم الاستهلاك بمعنى التحكم فى معدلات الزيادة فى الاستهلاك ، فى حين يحتاج الأمر فى ظل اقتصاديات الحرب الى تخفيض هذا الاستهلاك عن المستويات السابقة من قبل . ويرجع ذلك الى تحول عدد من الوحدات الانتاجية الى الصناعات الحربية ، والرغبة فى توفير فائض للتصدير من سلع الاستهلاك المدنى للاستفادة به فى استيراد ما يحتاجه المجهود الحربى من سلع مختلفة، واحتمال تدمير بعض الوحدات الانتاجية أو توقفها عن العمل لفترة معينة . والنتيجة هى اتجاه اسعار السلع الى الارتفاع وظهور السوق السوداء وما يترتب على ذلك من الحاق الضرر خاصة بالمستهلكين ذوى الدخول المحدودة.

ويكون من الضرورى فى ظل اقتصاديات الحرب اعادة النظر فى أنماط الاستهلاك من الناحية الكمية والنوعية كخطوة أولى نحو تخطيط التجارة الداخلية . ويقصد بذلك طريقة انفاق الأفراد على مجموعات السلع المختلفة وطريقة تفضيلهم لسلعة معينة داخل المجموعة السلعية الواحدة . واذا كانت الأنماط الاستهلاكية تتولد بالتدريج خلال المدة الطويلة فان ظروفا معينة وفى مقدمتها ظروف الحرب تجعل من الضرورى أحداث تغييرات أساسية فى هذه الأنماط ، وتفرض على المواطنين التزاما بقبول هذه التغييرات . ومثال ذلك أن الانجليز خلال الحرب العالمية الثانية قد امتنعوا عن تحلية الشاى

بالسكر وأصبحوا الآن يشربونه بدونه ، لدرجة أن أصبح ذلك جزءا من نمط استهلاك الجيل الجديد وهكذا بالنسبة للسلع الأخرى خاصة التى تستورد من الخارج .

وقد امتنعت دول كثيرة خلال الحرب العالمية الثانية عن استيراد أو استهلاك جانب من السلع التموينية غير الضرورية كالشاى والبن والسكر واستخدام سلعة بديلة محلية .

ويمكن تطبيق جانب من تلك الاجراءات فى مصر كالامتناع عن استيراد الشاى والبن والتوابل وبعض السلع الكمالية الأخرى فيستعاض عن استيراد الشاى مثلا باستنباط بعض النباتات العطرية كالنعناع مثلا . ويمكن استخدام أنواع معينة من الأغذية خالية من السعرات الحرارية وتفيد مرض السكر وذلك باستخدام السكارين فى تحلية بعض المأكولات .

كذلك يمكن استيراد غزول القطن الهندى الرخيصة لانتاج المنسوجات الشعبية للوفاء بحاجة السوق المحلى من الكستور والبفتة والدبلان وغيرها مقابل تصدير غزول من القطن الأشمونى المرتفعة الثمن وبذلك يمكن تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات بالنسبة لصناعة الغزل .

كذلك يجب الامتناع عن استهلاك الكماليات ، مع الاستمرار فى انتاجها بقصد التصدير أو بيعها فى الأسواق الحرة . كما يلزم تخفيض الاستهلاك من السلع العادية وبعض السلع الضرورية ولو بنسبة بسيطة فهذا يساعد الدولة كثيرا فى مواجهة الأعباء المالية المتزايدة ، وهنا يكون على الدولة أن تحدد الاحتياجات الأساسية التى تلزم كل فرد بحيث نحافظ على مستوى انتاجيته وحيويته كما تحدد ما هو ضرورى وأساسى من تلك السلع على ضوء علاقات الانتاج والاستيراد فى ظروف الحرب . يضاف الى ذلك ضرورة التجاوز بصفة مؤقتة عن مستوى الجودة بالنسبة لبعض السلع المتاحة للاستهلاك المحلى خاصة اذا كان ذلك بسبب نقص فى بعض مواد التشغيل المستوردة ، والتجاوز عن بعض الخدمات التسويقية مثل التعبئة والتغليف والاعلان ، ذلك أنه فى ظروف الحرب يمكن أن نتجاوز عن مبدأ تقديم بعض الخدمات غير الضرورية حتى يمكن توفير بعض الموارد لخدمة المجهود الحربى .

ومن ناحية أخرى لابد من تخفيض الاستهلاك الجماعى (الحكومى) باعادة النظر فى نظام العلاوات والأجور وبنود الباب الأول والثانى من الميزانية العامة . ومن الضرورى والمسلم به أن يرتبط الأجر بالانتاج حتى لا تحدث ثغرات تضخمية بسبب زيادة الأجور بنسبة تفوق زيادة الانتاجية العامة فى الدولة .

وترجع اهمية تخفيض الاستهلاك الى ان زيادة الاستهلاك يشكل قيدا على معدلات التنمية الاقتصادية التي تحققها الخطة القومية للبلاد وبذلك تبتلع الزيادة فى الاستهلاك الزيادة فى الدخل القومى أو تخفضها بدرجة كبيرة .

فقد زادت معدلات الاستهلاك فى مصر زيادة كبيرة فى السنوات الأخيرة وهذه الزيادة فى الاستهلاك لم يقابلها زيادة مماثلة فى الانتاج .

والأسباب التى ادت أو ساعدت على زيادة الاستهلاك يمكن اجمالها فيما يلى :

- ادى تطبيق القرارات الاشتراكية فى يوليو عام ١٩٦١ الى زيادة نصيب الطبقة العاملة من الدخول نتيجة اعادة توزيعها على أساس اشتراكى ومن ثم اندفعت نحو زيادة الاستهلاك بمعدلات كبيرة بسبب ارتفاع الميل الحدى لاستهلاك أفراد هذه الطبقة ذات الدخل المحدود .

- زيادة عدد السكان بمعدل مرتفع حيث بلغ ٢ر٨٪ مما ترتب عليه زيادة الطلب على السلع المختلفة خاصة الاستهلاكية منها .
- زيادة أرقام الاستهلاك الفعلية عن الرقم المحدد له فى الخطة (٦٪ سنويا) حيث وصلت الى ١٩٪ فى بعض السلع والى اكثر من ذلك فى بعضها الآخر . ومن ثم لم تتحقق تماما تلك النسبة ـ التى تمثل الفرق بين متوسط الزيادة فى الدخل القومى (٧ر٣٪) ومعدل الاستهلاك المحدد فى الخطة (٦ ٪) . وهذا الفرق كان من القدر استخدامه كمدخرات تدخل فى العملية الانتاجية وبناء رأس مال جديد .

يضاف الى ذلك نمو حركة التصنيع والهجرة من الريف الى المدن وزيادة قاعدة الدخول الفردية حيث اتسعت قاعدة العمل وارتفع أجر العامل ومن ثم زاد من استهلاكه لمختلف السلع .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأنه يمكن الحد من الاستهلاك وتخفيضه لخدمة اقتصاد الحرب عن طريق القيام بتطبيق احدى النظم المقترحة فى صورها السابقة واجراء دراسات اقتصادية لتشجيع عمليات الادخار بشتى الوسائل ، والقيام بحملة توعية لخلق وعى للانفاق ، وتنظيم عملية الشراء والاستهلاك بين الأفراد ، واعادة النظر فى نظام الأوكازيونات ، وايجاد السلع البديلة ، وخلق وعى لاستخدام المأكولات المحفوظة والمعبأة ، ووضع سياسة منسقة للتخزين حتى يمكن موازنة العرض والطلب . ومن ناحية أخرى يجب

العمل على زيادة الانتاج الى اقصى حد ممكن برفع كفاية الادارة وكفاية العاملين فى الأداء ، ووجوب تدعيم اجهزة النقل المختلفة والقضاء على الاختناقات التى تواجه العملية الانتاجية فى سيرها الطبيعى ، وبذلك يمكن توجيه أكبر قدر من المواد القومية المتاحة لخدمة احتياجات الحرب وأهدافها.

٧ ـ اجراءات اخرى :

ونقصد بهذه الاجراءات تلك التى سبق ان اوضحنا البعض منها بشىء من التفصيل ضمن الاجراءات والحلول الخاصة ببعض المشكلات الأساسية فى أوقات الحروب عموما ، ولذلك سوف لا نعرض لها هنا تفصيلا وانما نجمل المفيد منها بالنسبة للوضع الحالى وذلك على النحو التالى :

اتباع نظام توزيع السلع الضرورية والنادرة بالبطاقات وقد يكون تطبيق نظام التوزيع بالنقط أكثر ملاءمة للظروف التى تمر بها البلاد فى الوقت الحاضر ، كما يمكن صرف مقررات تموينية متمايزة على النحو الذى عرضنا له .

يمكن الأخذ باقتراح اللورد كينز الخاص بضرورة اقتطاع نسبة معينة من دخل كل فرد للحد من الاستهلاك وقت الحرب على أن ترد تلك النسبة لأصحابها بعد انتهاء الحرب خاصة لذوى الدخول المحدودة والبسيطة .

الاهتمام بتطبيق نظام خاص للحوافز مع الاهتمام بنوعية القوى العاملة والتركيز على التخصصات التى تخدم المجهود الحربى سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

ضرورة تنظيم تجارة التجزئة وتنظيم توزيع السلع المختلفة على جميع المناطق بالبلاد مع الابقاء على المحلات الفردية الصغيرة التى تخدم المناطق السكنية ، كما يمكن الحد من المحلات والفروع الرئيسية التى تعمل فى مجال واحد وفى منطقة واحدة وكذلك بالنسبة لخدمات البنوك وأنواع الخدمات الأخرى .

مقابلة النقص المتوقع فى الاستيراد والانتاج المحلى عن طريق تكوين مخزون سلعى كاف من السلع الاستراتيجية والتموينية اللازمة للمجهود الحربى .

الاكتفاء بالضرائب المقررة حاليا ويمكن اصدار سندات على انواع من الدخول تستهلك بعد انتهاء الحرب ، مع تحسين نظم التحصيل وسرعة انهاء الخلافات مع الممولين ووضع الحوافز لذلك .

٨ ـ فى مجال التوعية ووسائل تعبئة الراى العام فى ظروف الحرب :

ليس من شك فى أن الحروب الحديثة لم تعد قاصرة على مواجهة مشكلات المعارك العسكرية وحدها ، بل أصبحت تتطلب جبهة داخلية قوية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لتدعيم النصر فى تلك المعارك العسكرية ، ومن ثم يستلزم الأمر تعبئة كل قوى الشعب المادية والمعنوية وتوليد رأى عام يصبح قوة محركة تدفع الجماهير الى ما فيه مصلحة الدولة والمصالح القومية العليا.

وتعبئة الرأى العام لاقتصاديات الحرب ضرورة تقتضى توافر اركان ثلاثة هى :

الاهتمام من جانب الشعب بأن الاجراءات التى تفرضها الدولة نتيجة للحرب التى نخوضها انما تكون لصالحه هو فى النهاية .

اقناع الشعب بأن التضحية سيتحملها أفراده جميعا ، كل حسب طاقته وقدرته .

ضرورة ايضاح أن الالتزام باجراءات اقتصاديات الحرب لابد وأن يؤدى فى النهاية الى الصمود فى وجه العدوان وتحقيق النصر .

فمن ناحية يكون من الضرورى أن يقتنع الشعب بأن الاجراءات التى تفرضها ظروف الحرب تتم فى صالحه ، ومن الممكن أن تتم هذه الاجراءات بقرارات ادارية ، غير أن تلك القرارات اذا صدرت دون مشاركة من جانب المنفذين لها فقد لا تتم على النحو المستهدف منها ، وفى هذه الحالة قد تفوق نفقة الاجبار حجم ونوع العائد المتوقع من ذلك العمل . ولذلك فقد يكون من المرغوب فيه أن تنبع القرارات من القاعدة العريضة للشعب كالاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب والصحافة الناطقة باسم الشعب ، والنقابات والمنظمات الجماهيرية . وعلى ذلك لابد للجماهير أن تعمل وتساهم مساهمة فعالة لخدمة أهداف المعركة .

كذلك فان التضحية يجب أن تكون عامة على كافة فئات المجتمع ، كل حسب قدرته وعلى قدر طاقته . ومن ثم لابد من توزيع التضحيات كل حسب قدرته النسبية بصرف النظر عن طبقته الاجتماعية أو درجته الوظيفية حتى يقبل الجميع على تنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لتحقيق النصر فى تسامح ورضا وتفان فى العمل .

واخيرا يجب أن يتضح للجماهير الأسباب التى تدعو الدولة الى خوض الحرب ، على أن تكون البيانات والمعلومات التى تصلهم صحيحة وسليمة ومقنعة . وعلى ذلك فان اخفاء الحقائق عن رجل الشارع يسلبه مسئوليـة ويعفيه من كثير مما هو مطلوب منـه . ولو وضعت الجمـاهير فى مركز المسئولية لوضح امامها الطريق .

والواقع أن اقتصاديات الحرب وان كانت تستلزم بالضرورة جهدا عمليا واعيا من الناحية الفنية والتنظيمية مما يدخل فى اختصاص رجال الاقتصاد والخبراء فى مجال العلم والصناعة الا ان الأمر هو فى الأساس عملية سياسية واجتماعية أولا وقبل كل شيء .

فالظروف التى نواجه بها المعركة تتطلب الكثير من الجهد والتضحية ، فالمجتمع لا زال ناميا ومتطورا وفى مرحلة التحول نحو الاشتراكية رغم الجهود الايجابية التى بذلت خلال فترة قصيرة نسبيا لتعويض ما فاته من تطور ، ومن ثم فنحن نواجه فى نفس الوقت مشكلات قضية التنمية المعقدة لاقتصادنا القومى ، والحاجة الى الأخذ بالأسلوب العلمى والتقدم التكنولوجى فى كافة المجالات ، كذلك يواجه المجتمع عدوا تسانده الصهيونية العالمية ومن ورائه الاستعمار الحديث ممثل فى الولايات المتحدة الأمريكية بصـفة اساسية .

* * *

ولكل هذه الظروف ، فانه يلزم القيام بتضحيات متساوية وعادلة من مختلف طوائف المجتمع وتضامن شامل فى كافة المجـالات حتى يمكن خوض المعركة القادمة على اساس سليم وقاعدة وطيدة .

ولا تكفى التضحيات وحدها ، بل يلزم العمل على زيادة حجم الانتـاج كما ونوعا ورفع الكفاية الانتاجية عن طريق التنظيم السليم وتطوير الادارة وحسن استخدام الموارد الاقتصـادية المتـاحة ، وبذلك يتحقق الفـائض الاقتصادى من خلال تطبيق شعار « انتـاج أكثر واستهلاك أقل وعـدالة فى التضحية » .

ولا شك أن توضيح هـذه الحقـائق يستلزم اسـتخدام ادوات الاعلام المختلفة والتنظيمات الاجتماعية والسياسية والنقـابات استخداما عمليـا فى خدمة أغراض المعركة وتنوير الرأى العـام واثارة الوعى الحقيقى لديهـا وتحديد دور كل مواطن فى المعركة لتحقيق النصر .